

والصوف والشران الوصية وحت له بها يوم مات الموصي فلما انقضى الذي ولدته
 مثل موت الموصي في الصوت واللبس للبر ليس ذلك من قال ابو الحسن يعني فان
 الصوت مجنون ذاق قبل الموت واللبس يلويا قبل الموت عن قال المرحي ولو فان قد
 اوصت لاشاة من عنى هذه او فان قد اوصت له نسخة من نخل هذا او قال قد
 اوصت له احد كجا دتي هابن فهذا انها هو على هذه العنبر باعياها وعمل النخل
 بعينه وعلى الجوارى اها بن لو موت العنبر والجوارى وما على النخل بطلت
 فان ولدت العنبر او ولد الجوارى في حصة الموصي فان او الورثة بعد الموت
 لو طوع في الاولاد لم ين لهم ذلك لار الوصية على العنبر باعياها وعلى الجوارى
 باعياها وعلى النخل بعينه فان اعطى نساء او جارية او خالة اتبع الحارثه وولدها
 والنساء ولدها والجد عونها او لا يتبعها ما كان قبل موت الموصي من قبل ان
 انما وجب ذلك بالموت على ذلك الشيء بعينه فان كان الورثة فلا سهم له
 الا لاولاد والفقير شيا فان ذلك بعد موت الموصي فان يلزمهم ذلك في موت
 فينته ان اخذوا واخذ من شئ من ذلك وقال كان له ولد بعد الموت او من قد
 اسمها لها عن موع وان قال قد اوصت باحدى جوارى هو لا او نساء في
 عنى هذه فولدت العنبر والجوارى بعد الموت فلورثة ان يوطون في الجوارى و
 ولي العنبر بشا او اى ذلك اعطى مبعثه وله فان زاد وان اعطى من
 الاولاد دون الهم ما يتلكن المثل وان موتت النعمات لهما الواحدة
 كان حصة وهذه الواحدة خاصة عليهم ان يدعوا فان كان لها ولد معها
 ولذلت ان كانت نسخة يتبعها فان موتت الامهات كلها واحسن النخل
 كله وقد سئل عن عتق فان عمل الورثة ان يدعوا اليه اى عتق النخل شقوا ذلك
 عن النخل وقد موتت اسهم اى الاولاد نساء او اراصل وصية الى هذا لفظ
 المرحي حقا الله في حصة **ولو** فان ذموا من ثلثت بالامهات اولاد دهن

ثلاث وللوصى والمسالك ولبن ثلثة اسهم من خمسة اسهم اى قال محمد والحام الصغير
 ولفظ هرون عن عروة بن مسعود عن ابن جهم عن رجل اوصى بثلث ماله لامهات واولاد لثلاث
 وللوصى والمسالك فان قسم الثلث على خمسة اسهم لامهات واولاد ثلثة اسهم
 وللوصى اسهم والمسالك سهم الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر فيه
 الخوان من اجابنا وقال الصدر السمين مدحه الله في شرح الجامع الصغير وذكر
 عن محمد وعمر بن الخطاب في قسم ثلث اسهم سبعة اسهم سهمان للوصى او سهمان للمسالك
 والثلاثة اى وجه قوله محمد بن القاسم اجمع فلا بد ان المسالك اسهم المرحي في الثلث
 بناه في الثلثين فصاعدا الا لو كان قوله تعالى ان كان له ارض فلا سهم للسيدس ويح
 الاثنان سهم وضاع الام من الثلث الا ان يشرى قبل ان لا سهم لهما حكم المرحي
 فكما كان الثلثين حكم المرحي والمساكين كان لهما حكم المرحي والوصية الصا لان الوصية
 اخذت المسالك لان كل واحد منهما حصل به الملك بعد الموت من الوفاة والمسالك
 مغايرة بدل الوفاة وقوله تعالى انما الصدقات للفقير والمسالك لا يرث
 الوفاة منى المغايرة لان الشرا لو طعت على نفسه وكان الوفاة اسهمها والمسالك
 سهمان واهما الاولاد بعينهم من عدد رؤسهم وهو ثلثة فلون لثلاث
 اسهم وهذا الار عددها في حضور نخلان الوفاة والمسالك يكون الاصل سبعة
 ولا في خمسة وان يوسف ان الوفاة اذبت بلام التعريف والملك المسالك
 ولام العروة سواء به الحسن ان الملك سهمهم والجنس يتنا والاذن من
 احتمال النخل الا لو كان قوله تعالى لا يحل ان النساء يورثن واذن من حلف لا
 يترفع النساء حث نكاح اموات واحرة ولذلت من حلف لا يحل النساء
 مسلمة واذن واذن من حلف لا يستترى النساء يترفع على الواجد فيعبر من كل
 فوبق من الوفاة والمسالك واحدها من الاولاد ثلثة فيقسم الثلث على خمسة

بلان

Copyrighted material